

سلسلة الدراسات

# الاجتماعية والعمالية 107

سلسلة علمية متخصصة تعنى بنشر البحوث والدراسات الاجتماعية والعمالية

العدد (107) - الطبعة الأولى ربيع الثاني 1437هـ الموافق فبراير 2016م

## دليل عام لقياس الاسهام الاقتصادي والاجتماعي في دول مجلس التعاون الخليجي

د. علي محمود أبوليلة

أستاذ النظرية الاجتماعية

جامعة عين شمس



تصدر عن المكتب التنفيذي

لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

**دليل عام  
لقياس الأسهام الاقتصادية والاجتماعية  
في دول مجلس التعاون الخليجي**

د. علي محمود أبو ليلة

أستاذ النظرية الاجتماعية

جامعة عين شمس

2016

# **سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية**

## **سلسلة علمية متخصصة**

**تعنى بنشر البحوث والدراسات الاجتماعية والعمالية**

**تصدر عن**

**المكتب التنفيذي**

**لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية  
بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية**

تتم المvasلات باسم رئيس هيئة التحرير  
على العنوان التالي:  
م. ب. 26303 (المنامة - مملكة البحرين)  
هاتف 97317530753 + فاكس 97317530202  
البريد الإلكتروني: [info@gcclsa.org](mailto:info@gcclsa.org)  
العنوان على شبكة الانترنت: [www.gcclsa.org](http://www.gcclsa.org)

**العدد (107) - الطبعة الأولى**

**ربيع الثاني 1437هـ**

**الموافق فبراير 2016م**

# المحتويات

13	.....	مقدمة.....
الفصل الأول: الجمعيات الأهلية فاعل محوري في بناء		
21	.....	المجتمع المدني.....
23	.....	تمهيد.....
26	.....	أولاً: المجتمع المدني - كمرجعية للجمعيات الاهلية.....
38	.....	ثانياً: الجمعيات الاهلية فاعل يعبر عن روح المجتمع المدني
ثالثاً: مبررات تطوير دليل لتقدير كفاءة وفاعلية الجمعيات		
63	.....	الأهلية.....
74	.....	المراجع.....
الفصل الثاني: المرجعية النظرية والمداخل المنهجية		
77	.....	بناء أدلة مؤشرات القياس والتقييم.....
79	.....	تمهيد.....
82	.....	أولاً: المرجعية النظرية لبناء المؤشرات الاجتماعية.....
96	.....	ثانياً: الإجراءات المنهجية لبناء المؤشرات.....
ثالثاً: بناء الجمعيات الاهلية كإطار لتحديد المتغيرات		
120	.....	والمؤشرات.....
123	.....	رابعاً: منطق بناء المؤشرات الاجتماعية.....
128	.....	خامساً: منطق تقييم المؤشرات.....
131	.....	المراجع.....

137	<b>الفصل الثالث: مؤشرات قياس الموارد الموجهة لفاعلية الجمعيات الأهلية وإسهامها الاجتماعي والاقتصادي .....</b>
139	تمهيد.....
141	أولاً: مؤشرات قياس أداء وفاعلية وإسهام الجمعيات الأهلية.....
144	ثانياً: مؤشرات قياس الموارد الموجهة لأداء الجمعيات الأهلية.....
180	ثالثاً: مؤشرات قياس الموارد القاعدية لتفعيل أداء الجمعيات الأهلية.....
211	المراجع.....
	<b>الفصل الرابع: مؤشرات قياس فاعلية متغيرات الموارد البشرية والادارية .....</b>
215	تمهيد .....
	أولاً: مؤشرات قياس الموارد البشرية التي تضخ الحيوية في بناء المنظمة.....
217	ثانياً: مؤشرات قياس الموارد الادارية والتنظيمية لتعظيم المخرجات.....
231	ثالثاً: مؤشرات قياس متضمنات العلاقات الخارجية كأحد موارد الجمعية الاهلية.....
253	

**رابعاً: مؤشرات قياس التقييم كأحد موارد الجمعية الأهلية**  
**المراجع .....** 259

**الفصل الخامس: بعض التجارب العالمية لبناء دليل قياس  
الاسهام الاجتماعي والاقتصادي للمنظمات غير الحكومية.** 267

**تمهيد..... 269**

**أولاً: تجربة قطاع المنظمات غير الحكومية في باكستان.. 273**

**ثانياً: تجربة إسهام منظمة "شان يونج" غير الحكومية في الصين..... 285**

**ثالثاً: تجربة تقييم منظمة "شامير كوم" غير الحكومية في "بيرو" بأمريكا اللاتينية..... 301**

**رابعاً: تجربة جمعية الشبان المسيحية التنموية في لبنان... 313**

**خامساً: تجربة مؤسسة تافيلات الرعائية بالمملكة المغربية..... 329**

**المراجع..... 339**

**خاتمة..... 341**

**ملحق..... 345**

## مقدمة:

تشغل الجمعيات الأهلية مكانة هامة في المجتمعات دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك لإعتبارين، الأول يتعلق بأن الجمعيات الأهلية ليست غريبة على المجتمعات الخليجية. حيث كانت مضمونها الأساسية متضمنة في كثير من التنظيمات التراثية التي تبلورت من خلال التراث، الذي يهتم بالأخر، ويسعى إلى مساعدته إذا طلبت الظروف ذلك. ولذلك نجد أن المجتمع المدني، أو الجمعيات الأهلية تختلف في روحها ونشأتها عن النشأة الأوروبية لها. إذ نجد أن الجمعيات الأهلية في العالم العربي وبخاصة في المجتمعات دول مجلس التعاون الخليجي قد نشأت نشأة مجتمعية، أي أنها كانت تعبرًا عن حاجة مجتمع، وعن تراث مجتمع كذلك. على خلاف ذلك نجد أن الجمعيات الأهلية قد نشأت نشأة فردية في المجتمعات الأوروبية، فقد نشأت إستناداً إلى بعض العواطف الفردية ذات الطبيعة الإيثارية. والتي إستنفرت عواطفهم حالة الفقراء والمعاقين، فرغوا في رفع معاناتهم، ثم شقت طريقها بعد ذلك لتصبح جزءاً أصيلاً من تكوين المجتمع المدني، وهو ما يعني أن النمط الغربي للجمعيات الأهلية نشأ نشأة فردية تجنس فيها مع توجهات الحضارة الغربية، بينما نظائرها في الحضارة الإسلامية، وبخاصة في الجزيرة العربية، نشأت نشأة مجتمعية خاصة مرتبطة بتراثها. لذلك أعتقد أن للجمعيات الأهلية دول مجلس التعاون الخليجي - وهو الأسم المقرب من التراث - لها طبيعتها الخاصة المختلفة نسبياً عن نظائرها الغربية، وذلك يرجع إلى عدة حقائق أساسية.

حيث تتمثل الحقيقة الأولى في المتغير الديني، حيث الدين الإسلامي الذي تتحدث غالب مضمونه عن المساواة والأخوة بين البشر، ومن متطلبات هذه الأخوة أن تهتم بالآخرين، بالوالدين والأقربين، واليتامى والمساكين، والضعفاء، وكبار السن، والنساء، وجميعها فئات أوصت بها الوثائق الدينية للإسلام - القرآن والسنة - بضرورة رعايتها، كما أوصت بها خيراً. ومن ثم نستطيع القول بأن قيم الدين الإسلامي ومبادئه طورت ثقافة أقرب ما يكون إلى ثقافة التطوع، والعمل لخير الآخر. لذلك نجد أن الدين يشكل بعض مرجعية العمل والأداء الفاعلية للجمعيات الأهلية في دول مجلس التعاون الخليجي، الأمر الذي ييسر لها العمل والنمو في بيئة مواطنة.

وتشير الحقيقة الثانية إلى أن البادية العربية - فيما قبل ظهور البترول تركت تراثاً متكاملاً من إغاثة الآخر، ونجدته والكرم معه، في محاولة للالنتصار على بيئة خطرة، فقيرة لا تتب خيراً، غير آمنه، ومن المهم أن تتغلب على عدم الأمان بالتكافف والتعاون، وإغاثة كل منا للآخر. وحينما ظهر البترول، ومن الله على هذه المنطقة بالغنى والخير، تدفق الخير من الأغنياء والموسيرين إلى قنوات الإغاثة والنجدة، والبيئة غير الآمنة، لذلك نجد أن بعد التبرعات من الأغنياء للجمعيات الخيرية سواء القائمة داخل دول مجلس التعاون الخليجي، وإذا فاض عن حاجة الوطن والمواطنين، فإن هذه التبرعات تنقل إلى الفقراء والمهمشين في المجتمعات الأخرى. لذلك وجدها شبه إكتفاء ذاتي تمويلي في الجمعيات الأهلية في دول مجلس التعاون الخليجي. وإرتباطاً بذلك نجد أن بعض الدول الخليجية قد اصدرت قوانين تحرم على هذه الجمعيات تلقى آيه

إعانت من الخارج ربما لأن لديها إكتفاءً ذاتي تمويلي سواء صدر عن الدولة أو من الموسرين الخيرين في المجتمع. وحسبما صرخ مدير إدارة الشؤون الاجتماعية بالمكتب التنفيذي لدول مجلس التعاون أن نحو 278 جمعية أهلية من أصل 468 تحصل على تمويل من القطاع الخاص، وهو الأمر الذي يشير إلى إحساس رفيع المستوى بالمسؤولية الاجتماعية وهو أحساس يعبر الموسرين فيه عن روح التراث ومعاناته.

وتذهب الحقيقة الثالثة إلى أننا نجد أن الجماعية لها مكانة محورية في بيئه الجزيرة العربية، إذ نجد أن التكوينات القبلية والعائلية ما زالت قوية، وما زالت هي الوحدة الأصلية للمجتمع. وبرغم أن الجماعية لا تتدخل في أداء الجمعيات الأهلية، إلا أن الجمعيات الأهلية تعمل وفق روحها وأخلاقها، لذلك كان التمويل سخياً لهذه الجمعيات. حتى أن بعضها بسبب وفرة التمويل وسع من نشاطه إلى خارج دول مجلس التعاون الخليجي. ومن ناحية ثانية فإننا نجد أن هذه الروح الجماعية تتجلّى في تحديد هذه الجمعيات للفئات الاجتماعية التي ينبغي أن تخدمها أو تقدم لها المساعدة، من هذه الفئات كبار السن، الشباب الذي ضل طريقه وتعاطي المخدرات. كما تضم المرأة، التي تهتم الجماعية بها، إضافة إلى الطفولة وخاصة الطفولة اليتيمة، أو الطفولة في الأوضاع الصعبة. إلى جانب ذوي الاحتياجات الخاصة، وجميعها فئات هي موضع رعاية من النزعة الجماعية، وقيم الثقافة التقليدية، بحيث نجد أن هذه الجماعية تمنح هذه الجمعيات الأهلية طابعاً خاصاً.

وتشير الحقيقة الرابعة إلى أن عملية التنمية والتحديث التي شرعت في تأسيسها دول مجلس التعاون الخليجي، أدت إلى تحول بنويي واجتماعي وثقافي له طابعة الخاص. ذلك أنه حينما ظهر البتروöl على ساحة دول مجلس التعاون الخليجي، وجدت هذه الدول نفسها وقد إمتلكت الطاقة والقدرة التي تستطيع بواسطتها بناء التنمية والانطلاق إلى رحاب التحديث. ولأنه كان تحولاً درامياً يستغرق عدة عقود محدودة، فإنه طبع الواقع الخليجي بطبع خاص، فما زالت على ساحتها تتفاعل قوى التراث مع قوي الحداثة. والمدهش في الأمر أن التحديث لم يستطع القضاء على فاعلية التراث، كما تمكن من ذلك في كثير من المجتمعات النامية الأخرى. فما زالت الإنسان الخليجي يحترم تراثه ويتعلق به، وما زالت قيم تقافته التقليدية هي التي توجه كثيراً من سلوكياته. وبرغم ذلك فإن ذات الإنسان يستطيع الآن إستيعاب أحدث معارف وقيم وتكنولوجيا العصر الذي يعيش. لقد تدخلت النزعة التراثية، الجماعية والتقاليدية، مع نزعات التحديث الحديثة، في تداخل وتعارض مدهش، بحيث نجد أن الجمعيات الأهلية ورثت هذه الروح الخليجية، فهي تؤدي أعمالها وفاعليتها، وفق المعايير والثقافة الغربية التي توجه الجمعيات الأهلية في المجتمعات الغربية، وهي ذي ذلك الوقت موجهة بروح وعواطف تراثها في تحديد الفئات الاجتماعية التي تقدم خدماتها لها، وبالأسلوب الذي يحدده التراث للتعامل مع هذه الفئات.

لذلك فإن تقييم الجمعيات الأهلية أو المنظمات غير الحكومية ينبغي أن يعطي اعتبار لهذه المرجعية الخاصة، والطبيعة الخاصة. وإذا كان نسعى لبناء دليل لقياس كفاءة آداء وفاعلية الجمعيات الأهلية، وكذلك